صراع النخب وأثره على السياسة التربوية في الجزائر

The struggle of elites and its impact on the educational policy in Algeria

طالب الدكتوراه/ محمد ريابي[1,2,3]، الدكتور/ جمال درويش[1]

[1] **جامعة بومرداس، (الجزائر)**

[2] **مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس**

[3] **المؤلف المراسل:** m.riabi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/04 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/04/14 **تاريخ النشر:** 2021/04/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ محمد رندي (المركز الجامعي أفلو) اللغة الإنجليزية: د./ وسام تواتي (جامعة الجزائر 2)

ملخّص:

تلقى السياسات التربوية مكانة بارزة في أجندة صانعي القرار، على افتراض أنها وسيلة لتحقيق التطور، ولكنها في نفس الوقت أداة فعالة في يد النظام السياسي للحفاظ على استقراره، ونظرا لأهمية هذا القطاع بالنسبة للفواعل المؤثرة في السياسة العامة بصفة خاصة والمجتمع عامة، فقد عرفت الجزائر عدة إصلاحات في منظومتها التربوية، تميزت بسجال فكري وصراع إيديولوجي بين التيار الفرانكوفوني والآخر الوطني العروبي. حيث سنتناول في هذه الدراسة دور النخب في صنع السياسة التربوية في الجزائر، من خلال التركيز على الطرح المتباين لفريق يناضل لربط المناهج التعليمية بالموروث الحضاري والثقافي الجزائري ونقيضه التغريبي الذي يسعى إلى وصل المدرسة الجزائرية بالقيم الفرنسية وحضارتها وثقافتها.

الكلمات المفتاحية: السياسة التربوية؛ النخبة؛ المناهج التعليمية؛ الصراع الإيديولوجي؛ المدرسة.

Abstract:

Educational policies have an outstanding position in the decision-makers' agenda, assuming that it is a means for achieving development, and at the same time it is an effective tool in the hands of the political system to maintain its stability. Given the importance of this educational sector to influence actors in public politics as well as in society, Algeria has known several reforms that have affected the educational system and were characterized by an intellectual and ideological conflict between the Francophone current and the national Arab movement. In this paper, we will study the role of elites in designing educational policies in Algeria by focusing on two varying propositions; the first one defending the idea of linking educational curricula with the Algerian cultural and historical heritage, and its foreignizing opponent which strives to connect the Algerian school with the French values, its civilizations and culture.

***Key words**: Educational policy; Elite; Educational curricula; Ideological struggle; School.*

مقدّمة:

تعد مهمة صياغة السياسات العامة التربوية، عملية معقدة متشابكة ومتداخلة، نتيجة التفاعل الحاصل بين العديد من الأفراد والجماعات التي تتنافس وتتصارع في سبيل التأثير على صناع القرار لحملهم على التصرف وفق إيديولوجياتهم وتوجهاتهم.

لقد نشأت بعد استقلال الجزائر، ظاهرة الصراع النخبوي بين قطبيين إيديولوجيين، سواء كان ظاهرا أو مستترا، بين فئة تناشد الحكام من أجل تعريب المقررات والمناهج التعليمية أو التربوية، وأخرى تعتبر هذا الطرح ضربا من الخيال، انطلاقا من إعطاء مبررات بأن اللغة العربية- لغة شعر وتراث وأدب فقط باعتبارها لغة تجاوزها الزمن، وبأن اعتماد اللغة الفرنسية وعاء للفكر مخرج أساسي للقضاء على مخلفات الاستعمار وبناء مجتمع متحضر ومتمدن.

وتتفرع عن الصفوة الفرانكوفونية، طبقة تفكر بالفرنسية، تدافع عنها باستماتة، تعمل جاهدة على الضغط على السلطة قصد اعتماد اللغة الفرنسية منهجا ولغة تفكير وتواصل وإدارة في كل القطاعات دون استثناء.

وفي خضم هذا الصراع المتنامي، قد تثار إشكالية إخفاق التيارين المعرب والمفرنس في بناء مشروع مجتمعي متكامل ومتوافق، لتحديث المنظومة التربوية في الجزائر وجعل من مخرجات هذا القطاع الحيوي متناسبا مع مقتضيات سوق العمل، واحتياجات الاقتصاد الوطني، بدلا من الهرولة والتسابق في الانتقاد والتجريح.

إشكالية الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في الكشف عن دور النخبة المثقفة في الجزائر من خلال التأثير على صناع القرار حين رسمهم للسياسات العامة التربوية في الجزائر ومعرفة حقيقة ازدواجية الانقسام النخبوي والذي ولّد الصراع والتنافس بين تيارين، الأول يقود التعريب والثاني يتبنى نشر اللغة الفرنسية وتعميمها، وكل هذا من خلال الوقوف على أهم المحطات التاريخية الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التربوية وتأثير الفواعل المذكورة سابقا فيها عن طريق محاولة بسط كل تيار لإيديولوجيته متناسين دورهم الأساسي في بناء المجتمع وتنميته، وعلى هذا الأساس يصاغ السؤال التالي:

كيف أثر صراع النخب في صنع السياسات العامة التربوية في الجزائر؟

منهجية الدراسة:

إن الظواهر السياسية والاجتماعية تتميز بأنها ظواهر معقدة ومركبة، لذا سيتم التركيز في تحليلنا على استخدام الاقتراب النسقي أو النظمي الذي يساعد على معرفة التأثير في صنع السياسة العامة التربوية ومعرفة طبيعة القوى المولدة للمطالب المطروحة على النظام السياسي، وكيف يمكن للنظام أن يحول المطالب إلى سياسة عامة ويحافظ على ذاته وكذا الاستعانة باقتراب النخبة السياسية، فالسياسة العامة وفق هذا المدخل تعتبر بمثابة القيم والتفضيلات لدى النخبة الحاكمة والجماهير ليسوا هم الذي يحددون السياسات العامة من خلال مطالبهم وإنما القلة الحاكمة، فالأقلية منها هي التي تضع القرارات

وتؤثر فيها والأكثرية لا تمارس أي نفوذ، كما استعمل المنهج الوصفي للتعرف على أهم محطات إصلاح المنظومة التربوية بصفة وجيزة قصد الوقوف على أهم ملامحها وأهدافها.

فرضية الدراسة:

كلما كان الصراع النخبوي إيجابيا، كلما كانت السياسات العامة التربوية في الجزائر سليمة وفعالة.

أهداف الدراسة:

01- تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة النخبة السياسية.

02- إبراز العلاقة الموجود بين النخب والسياسة العامة.

03- دراسة ظاهرة الانقسام النخبوي في الجزائر بين التيار المعرب والمفرنس.

04- ذكر دور القطبين الإيديولوجيين المعرب و المفرنس في صنع السياسات التربوية عبر أهم المحطات الإصلاحية لقطاع التربية.

المبحث الأول:

النخبة ودورها في صنع السياسة العامة

إن دراسة ظاهرة الصفوة تتطلب الخوض في دلالاتها وتطورات مفهومها من حقبة لأخرى للوقوف على مدى تأثيرها على عملية صنع السياسات العامة في الجزائر، نتيجة لامتلاكها لأدوات السيطرة، كالانتماء العائلي أو التحكم في الموارد أو تجسيد القيم الدينية أو الاجتماعية السائدة وارتفاع المستوى التعليمي أو حيازة مهارات معينة أو قدرات تنظيمية كبيرة.

المطلب الأول: النخبة الجزائرية بين النظرية والواقع

لقد أثار مفهوم النخبة جدلا كبيرا، كونه مر بتمخضات عديدة نتيجة تعاقبه على فترات زمنية مختلفة وكذا إسهامات باحثين ومفكرين على اختلاف مشاربهم، فمنهم من تطرق للمصطلح بحد ذاته وآخر إلى الأدوار أو التأثير على النظام السياسي قبل وأثناء وبعد عملية صنع القرارات السياسية.

فمن **الناحية اللغوية:** نعني بكلمة نخبة أو صفوة في اللغة العربية – الخلاصة، فيقال صفوة الشيء خلاصته وخياره ويقال اصطفاه، أي اختاره والصفوة من الماء ونحوه، تعني القليل وانتخب الشيء، اختاره والنخبة ما اختار منه ونخبة القوم خيارهم، هو الاختيار والانتقاء ومنه النخبة وهم جماعة من تختار من الرجال (علاق، 2017، ص 174).

لفهم أكثر ظاهرة النخبة، لابد من الوقوف على كرونولوجيا أو مراحل التحليل النخبوي، ابتداء من المرحلة الكلاسيكية التأسيسية بعد انتشار أفكار **باريتو** ذات الاتجاه السيكولوجي **وموسكا** ذات الاتجاه التنظيمي، حيث تنطلق نظرية **باريتو** من فكرة أساسية مفادها أن المجتمع مقسم إلى طبقتين: أما الأولى فهي ليست بنخبة لأنها أقل ذكاء، أما الثانية فهي النخبة الأعلى ذكاء وهي بدورها تنقسم إلى نخبة

حاكمة وأخرى غير حاكمة، وبالتالي فالنسق الاجتماعي يحافظ على توازنه من خلال وجود هذه معا من خلال ممارستها لوظائف معينة اتجاه الدولة والمجتمع (بن رقية، 2015، ص 223).

أما المرحلة الثانية فسميت بالمرحلة التكوينية التأليفية، ومن أنصارها شومبتر **Schumpter**، وبرينبام **Birnbum**، ثم جاءت المرحلة الثالثة وسميت بالمرحلة التجديدية أو النخبوية الجديدة والتي بنت أفكارها على نقد المراحل السابقة ومن أنصارها بوتومور **Bouttomour** وميسل **Missel** وسيغنور **Segnor** وليبست سايمر **Lipser Symer**.

لقد عرف مفهوم النخبة منذ ظهوره الكثير من اللبس بداعي ما يحمله من مضامين إيديولوجية، بحكم أن عالم الاجتماع الإيطالي **فلفريد باريتو Pareto**، قام باستعارة مصطلح النخبة **Elite** من عالم السلع والتجارة، حيث كان هذا المفهوم للتمييز بين السلع الرديئة والأخرى الجيدة، ليدخله إلى حقل الدراسات الاجتماعية (زايد، 2005، ص 36)، وطبقا لقاموس أكسفورد، فإن أقدم استخدام معروف في اللغة الانجليزية (الصفوة) كان في سنة 1823، وأيضا تنطبق على الجماعات الاجتماعية.

أولى العالمان **موسكا** و **باريتو**، اهتماما خاصا بالصفوة بوصفها جماعة من أشخاص إما في وضع يسمح لها بممارسة السلطة بشكل مباشر أو في وضع يمكنها من التأثير بقوة على ممارسة السلطة السياسية كما نجد المفكرين يذهبان إلى أن الصفوة الحاكمة أو الطبقة السياسية مؤلفة من جماعات اجتماعية محددة (بوتومور، 1978، ص 28).

ويرى كل من الباحثين: **N.Vaschide** و **G.Binet-valmer** أن النخبة قديما كانت ممثلة للجماهير ولكن يتم انتقاؤها وفقا لمعايير تقليدية أساسها الاستناد إلى عوامل القوة والوراثة، نتيجة امتلاكهم للقوة الموروثة من رأس المال المؤسس على كمية الذهب، وهم بالتالي هم أحفاد الرجال الأثرياء وأحفاد الطبقات النبيلة في المجتمع، وفي المقابل أبناء عامة الشعب يدركون هذا المنحى، وافتقارهم لمصادر القوة التقليدية تجعلهم لا يؤثرون في صنع القرار (vaschidd & binet-valmer , 1904, p432).

يمكن الحديث عن النخبوية الليبرالية، الذين لا يعطون جميعًا نفس المعنى لنفس المفاهيم. لا تتمتع الحرية أو المساواة أو تكافؤ الفرص أو العدالة بنفس الصدى لدى **جون راولز John Rawls** ومن ناحية أخرى، يصر الجميع على الطابع الأساسي للتعليم لتطوير حياة سياسية واجتماعية مثمرة، أي البحث عن نخبة تكون لها رؤية جيدة للتعليم، فالفكر الليبرالي يتصور نفسه كمؤسسة للتعليم، ويضيف **John Rawls** أن فكرة النخبة، جامدة للغاية، ليست مناسبة لفهم الفكر الليبرالي، فبالنسبة لليبراليين، تستند العلاقة مع القانون أساسًا إلى التفكير، واستخدام العقل، بهذا المعنى، تكافح الليبرالية، في جميع التيارات لتعريف نفسها بأنها نخبوية العقل (leboyer, 2010, p 79).

إذن يمكننا أن نضع خصائص للنخبة نعدها فيما يأتي (حافظ، 2006، ص 133):

- ✓ أنها أقلية مصطفاة.
- ✓ إنها توجد وتنشط داخل مجموعة اجتماعية.
- ✓ إن هذه المجموعات متنوعة بتنوع مجلات الحياة: اقتصادية، عسكرية، سياسية.

إن آثار الاستعمار الفرنسي واضحة في تشكيل النخب في الجزائر وتكوين إيديولوجيتهم وتوجهاتهم سواء كانت عقيدتهم تحررية ضد كل ما هو إرث استعماري أو اندماجية وصل الجزائر بفرنسا ثقافيا وحضاريا، وبعد الاستقلال ظهر تياران: الأول مشكل من نخب جزائرية استقت تعليمها من المدارس الفرنسية، تشبعت بالثقافة الأوروبية وبمظاهرها وتقاليدها، والثاني مشكل من نخب تقليدية حافظت على انتمائها الحضاري وربطت أواصر محبتها بمبادئ المدرسة العربية الإسلامية (حلوش، 2010، ص261).

وقد صنف **مبارك الميلي** النخب الجزائرية إلى ثلاثة أصناف: أولا نخب استفادت من التعليم الفرنسي، لكنهم ظلوا متشبثين بالحضارة العربية الإسلامية، وثانيا نخب خدموا الإدارة الفرنسية ووقعوا في فخ الإغراء الاستعماري واقتنعوا بمظاهر الحضارة الفرنسية، وثالثا نخب تجنسوا بالجنسية الفرنسية، دافعوا على اللغة الفرنسية وأرادوا ترسيخها في المجتمع (حلوش، 2010، ص 263).

وبعد الانفتاح السياسي الذي أعقب دستور 1989 والتعديل الدستوري 1996 وما تضمناه من قواعد الممارسة السياسية التعددية والتداول على السلطة تشكلت عدة تيارات نذكر منها (سيدهم، 2017/2016، ص 137):

- ✓ التيار الوطني- القومي: ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني متخذا من إعلان أول نوفمبر مبادئ له ومحاولته إعطاء صورة جديدة عن التفتح والديمقراطية وهدفه البقاء في دواليب السلطة والتأثير على رسم السياسات.
- ✓ التيار الديمقراطي (يسار- يمين): ضمت العديد من الشخصيات وعلى رأسها حسين أيت أحمد الذي كان معارضا للنخب الحاكمة منذ الاستقلال .
- ✓ التيار الإسلامي المتمثل في الاتجاه الإخواني من جهة و الاتجاه السلفي من جهة أخرى.

إن ما نستخلصه من خلال هذا الشرح للنخبة الجزائرية أن تكوينها كان نتيجة انخراطها في الأحزاب السياسية أو نشاطها في منظمات المجتمع المدني أو نخب حاكمة تعمل داخل السلطة أو رجال الأعمال ينشطون في إطار آليات اقتصاد السوق.

المطلب الثاني: السياسة العامة التربوية في الجزائر

لعل السياسة التربوية أو التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة، وتظهر في محتوى برامج الإصلاح التربوية والمناهج الدراسية والبرامج والمقررات التعليمية، وبالتالي يمكن اعتبارها سياسة وزارة على مدى زمني معين تسعى لتحقيق أهدافها في حدود ما تتضمنه من مبادئ.

فالسياسة العامة حسب جيمس أندرسون (**James Anderson**) هي: "منهج عمل يتبعه فاعل أو أكثر للتعامل مع مشكلة ما" (أندرسون، 1999، ص 18)، إذن هي برنامج عمل مقترح لشخص أو جماعة أو حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الغرض المستهدف والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول للأهداف، أو لتحقيق غرض مقصود بمعنى أن السياسة العامة هي برنامج عمل تصنعه الحكومة للتصدي للمشاكل المختلفة.

كما أن السياسة العامة" تظهر في عدة أشكال إما في قرارات منفردة كالقرار المتعلق بتنظيم أحد المرافق العامة أو قرار الميزانية أو صدرت عن الهيئة التنفيذية" (مهنا، 1998، ص 45)، وهنا التركيز على دور القانون والتنظيمات لفرض السياسة العامة من طرف الإدارة العامة التي تهدف إلى: "تنسيق الجهود الجماعية لتنفيذ السياسة العامة" (مهنا، 2006، ص 50).

والسياسة العامة التربوية Educatoinal policy هي: "مجموعة المبادئ والأسس والمعايير والخطوط العامة التي توجه مسار التربية والتعليم في دولة ما، والتي يضعها المجتمع عن طريق أفراده ومؤسساته وتشمل أهداف التعليم وفلسفته ونظامه ووسائل تحقيق الأهداف، كما تشمل أيضا سياسات فرعية تختص بميادين التعليم المختلفة" (السيد بكر، 2006، ص 199).

كما يجب أن تتكامل السياسة التربوية مع سياسات المجتمع في القطاعات الأخرى، وأن تكون مستوياتها الفرعية متكاملة، كما أن استمرار السياسة حسبما هو مخطط لها، وحسب الجدوى الاقتصادية من تنفيذها صفات يجب أن تتسم بها السياسات التربوية في مجتمع من المجتمعات.

ومن أدوات السياسة العامة التربوية وهياكلها، المدرسة وهي المؤسسة الرسمية الأولى التي يوظفها النظام السياسي لبث وترويج فلسفته، المتضمنة أساسا جملة من القيم والاتجاهات والسلوكيات، التي تنعكس فيما بعد سلبا أو إيجابا على جمهور التلاميذ من حيث إعدادهم وتنشئتهم سياسيا واجتماعيا...الخ.

ويرى **Berbe** أن الرسالة المدنية للمدارس أوضح من خلال فكرته: "أن المدارس عامة **Public** ليس فقط لأنها تخدم الجمهور أو الشعب، بل أيضا لأنها تنشئهم كشعب أو كجمهور" (قاسم، 2006، ص130).

مقومات السياسة العامة التربوية:

نستطيع أن نقسمها إلى ثلاثة أشكال رئيسية، منها ما يمثل المقومات القومية، والأخرى دولية، والثالثة أكاديمية سنستعرضها كما يلي (السيد بكر، 2003، ص 07):

أ- المقومات القومية للسياسات التربوية: وتتضمن المرجعية المجتمعية، بمعنى أن النظام التربوي جزء من المنظومة المجتمعية، يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وعاداته وتقاليده.

ب-المقومات الدولية للسياسات التربوية: ونعني أن السياسة التربوية حتى وإن كانت وليدة المجتمع، فإن المتغيرات العالمية والمعاصرة الاقتصادية منها والتكنولوجية، تفرض علينا لزاما تحديث مناهجها ومقررات وفقا لذلك.

ج-المقومات الأكاديمية للسياسات التربوية: ونقصد بها الدراسات والبحوث والتجارب، التي يجريها الباحثون، هذه الأخيرة لها دور مهم في التوجيه لاختيار السياسات المناسبة في قطاع التربية وترشيدها وحل مشكلة من المشكلات التي تعاني منها الدولة.

بينما تتحدد أسس ومبادئ السياسة التربوية في الجزائر بناءا على الأمرية 35/76 والقانون التوجيهي 04/08 وكذا ما تضمنته مواد الدساتير المتعاقبة على الجزائر وتتجلى فيما يلي:

الأساس الوطني: ما تسعى السياسة التربوية في الجزائر للوصول إليه تعزيز الهوية الوطنية ووحدة التراب الوطني، وهذا ما يتحقق بالإسلام دينا واللغة العربية لغة رسمية أولى وأساسية إلى جانبها اللغة

الامازيغية، وهذا ما يؤدي إلى إحياء القيم المجتمعية وإحداث التلاحم بين مكونات المجتمع ما سيحدث التقدم والتطور (المجلس الأعلى للتربية، 1998، ص 32).

الأساس الديمقراطي: أي السعي لإكساب الأفراد مفاهيم حقوق الإنسان، قيم المشاركة في كافة نواحي الحياة حرية الرأي واحترام الأخر أو بمعنى أدق محاولة تحقيق مؤشرات التنمية البشرية وبالتالي تشكيل ثقافة سياسية في المجتمع.

الأساس العلمي والتكنولوجي: ويتحقق هذا الأساس من خلال مناهج تربوية بيداغوجية سوسيو اقتصادية، هنا تسعى الدولة إلى صنع جيل قادر على مواكبة الطفرة التكنولوجية (كشان، 2003، ص ص 33-34). والتوجه إلى إحلال نظم الإنتاج الحديثة مكان التقليدية أو ما يعرف الصناعة التكنولوجية ذات الأطر الذكية، ناهيك عن قطاعات أخرى على غرار تطوير الفلاحة وإدخال وسائل علمية حديثة لتطوير الإنتاج وتوسيع استصلاح الأراضي....الخ.

أساس متعلق بتجويد التعليم: بالإضافة إلى تعميم استخدام التكنولوجيا الرقمية والأهم تعليم التلاميذ كيفية الاستعمال والتحكم في التقنية، فلا بد من التجارب العالمية الرائدة في ميدان التعليم على غرار بلدان كثيرة مثل فنلدا وماليزيا (مغراوي، 2013، ص 415). للوصول إلى تحقيق بعد تجويد التعليم وتحديثه.

المبحث الثاني:

دور النخب في صنع السياسة العامة التربوية في الجزائر

إن قطاع التربية في الجزائر مجال حيوي، حيث تعد السياسة التربوية عنصر أساسي من عناصر السياسة العامة للدول ومخرجاتها انعكاس لرؤية وتوجهات النظام السياسي في أغلب الأحيان وفي بعض الأحيان تعبر عن الاتجاه العام للمجتمع ومطالبه.

فمن المفترض عند صنع السياسات التربوية العامة ، يلتزم النظام السياسي بفتح دائرة المشاركة السياسية، ويوسعها بالإضافة إلى عمل الحكومة وأعضاء الهيئات التشريعية، لابد من مساهمة فواعل أخرى من جمعيات المجتمع المدني والنخبة بتنوع ثقافاتها على وجه الخصوص وكذا المواطن.

المطلب الأول: التباين الفكري والإيديولوجي بين النخب السياسية في الجزائر

حسب **جون ديوي John Dewey** فإن جميع الحركات الاجتماعية تنطوي على صراعات تنعكس فكريا على الواقع، وهذا من أجل إضفاء طابع الشرعية على أعمال السلطة، والجزائر على غرار باقي الدول عرفت صراعا فكريا وإيديولوجيا بين كفاءاتها ونخبها بكافة أطيافها في المجتمع من أجل فرض أطروحاتهم ومحاولة التأثير على صانع القرار.

تعتبر النخبة الإدارية الجزائرية، من حيث نشأتها وليدة الإدارة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية بالجزائر فهي نتاج تعليمها وتكوينها، وللأسف هي مندمجة ضمن الأيديولوجية الفرنسية وامتدادا لها في آن واحد. فالنخبة السالفة الذكر بعد استقلال الجزائر سنة 1962، هي التي تولت زمام الأمور في الإدارة، أين

شغلت مناصب مهمة ورفيعة المستوى في الوزارات وأخرى قاعدية في البلديات وفي مقدمة هذه القطاعات الهامة قطاع التربية والتعليم (أوذاينية، 2008، ص 260). وعلى مستوى رؤساء الحكومات يجب أن نفرق بين جيلين:

أولا: جيل الحركة الوطنية والثورة الذي يمثله عبد السلام بلعيد ورضا مالك وإسماعيل حمداني وقاصدي مرباح ومولود حمروش.

ثانيا: الجيل الثاني الذي يمثله أحمد أويحي أصغر رئيس حكومة من مواليد 1952، وكذلك علي بن فليس وأحمد بن بيتور وحتى مقداد سيفي.

مما سبق ذكره يتضح لنا أن الخصوصية الاستعمارية أفرزت عدة نتائج على المستوى الثقافي واللغوي فكان من نصيب المتعلم باللغة العربية المجالات الدينية والإيديولوجية التي منحت في إطار تقسيم قطاعي لهياكل الدولة، حيث اعتبرت اللغة العربية لغة دين وتاريخ، بينما اللغة الفرنسية صنفت بأنها لغة علم وعمل، فكان من نصيب المتعلمين بالفرنسية كل المجالات الأخرى كالصناعة والإدارة والتسيير وأهم مراكز القرارات السياسية والمدنية وحتى العسكرية (جابي، 2008، ص 53)، لقد حاول الرئيس الراحل هواري بومدين الاعتماد على تنوع النخب في الجزائر بمجمل ثقافاتها مع نخب يغلب على أصولها الاجتماعية الطابع الشعبي المتواضع على العموم.

مما قد يستخلص: أنه يوجد صراع نخبوي حقيقي واقعي بين تيارين رئيسيين في الجزائر قد تتفرع عن كل واحدة منها نخب أخرى، تتلاحم في نفس السياق الفكري تقريبا. فما قد يلاحظ اعتماد الازدواجية اللغوية واستمرارها لدى النخبة المثقفة، كل منها يفكر يتواصل أو حتى يكتب ويؤلف من خلال اللغة التي يتقنها، **صفوة مفرنسة** لها إلمام شامل باللغة الفرنسية تعتبرها لغة ثقافة وعلوم وحداثة تستخدمها في محيطها المهني بصفة مطلقة وحتى في حياتها اليومية بصفة مستمرة، ويتفرع عنها **تيار فرانكوفيلي Francophile** يفكر باللغة الفرنسية يدافع عن مبادئها ويحرص على بقائها في كل القطاعات واستمرارها ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك من خلال وصف التيار الفرانكوفيلي بارتباطه بصورة وبأخرى بقوى خارجية، وذلك بحكم الروابط التاريخية التي تبقي المجال مفتوحا للاختراق الثقافي، مدعمين طرحهم بالعبارة الشهيرة **لديغول:** "سنخرج من الجزائر ونترك فيها من يرعى مصالحنا".

ويوجد من يفكر بالفرنسية ويكتب العربية، فتخرج لنا كتاباتهم غير مستقيمة وغامضة وليست واضحة لعموم الجمهور كما قال الأديب **طه حسين** يصف الأدب الجديد بأنه: "يوناني فلا يقرأ" (النابلسي، 2009، ص 152)، **وصفوة معربة** يدافعون عن اللغة العربية من خلال المطالبة بالتعريب في الإدارة مع إلزامها باستعمال العربية فقط في جميع تعاملاتها والعمل على أن تكون اللغة العربية وحدها هي لغة التخاطب وضرورة إدراجها في أجندة السياسات العامة التربوية، مع الدعوة إلى ربط التغيير والإصلاح بالموروث الحضاري والهوية الوطنية والتراث والشخصية العربية الإسلامية، والعمل بشدة على محاربة استيراد نماذج غربية أجنبية لا تمت بصلة بالجزائر وتاريخها.

تجدر الإشارة أن كل نخبة سواء المعربة أو المفرنسة تسعى جاهدة للحفاظ عن موقعها ومكانتها واستمرارها في التأثير على جميع السياسات العامة للدولة، وقد تطفوا إلى السطح إشكالية تدوير النخب

وهي تتعلق بالتغيرات التي تلحق بأدوار النخب السياسية والاجتماعية، فوجود نخبة فاعلة مهيمنة على كل القطاعات، لا يتأسس بالضرورة على مواصلة هذه النخبة وثباتها، بل إن المجتمع يتعرض لتغييرات وكذلك دخول نخب منافسة أو جديدة لصنع أو التأثير في السياسات العامة.

المطلب الثاني: تأثير النخب في رسم السياسات العامة التربوية في الجزائر

إن النخب في الجزائر على إختلاف أنواعها على فترات متباينة استطاعت التأثير بطريقة أو بأخرى على صانع القرار في الدولة قصد بسط تصورها ومنطلقاتها وترجمتها من بعد في المناهج والمقررات الدراسية للتلاميذ في الجزائر.

يميل الكتاب التعدديون من خلال إيديولوجيتهم إلى طرح فكرة مفادها أن الانقسامات بين النخب والجماهير واحدة من سلسلة انقسامات غير عفوية داخل المجتمع إلى التركيز على كيفية صنع القرارات السياسية، فقد شدد المحللون مثل (**Dahl**) على أن ثلة من المواطنين لها حرية التأثير في السياسة عبر النظم الحزبية التنافسية، ويجب على الساسة الإنصات إلى مجموعات خارج النخبة الحاكمة إذا ما أرادوا البقاء في السلطة (تانسي، 2012، ص 202).

وقد تؤدي دراسة التوازن الاجتماعي إلى تقسيم النخبة إلى طبقتين: الأولى طبقة حاكمة تتألف من الذين يلعبون دورا ملحوظا مباشرا أو غير مباشر في إدارة شئون الدولة وصفوة غير حاكمة تتألف من بقية أفراد الطبقة (بوتومور، 1978، ص 26).

تصنع السياسات العامة التربوية في الجزائر من طرف فواعل رسمية متكونة من رئيس الجمهورية والحكومة ونخص بالذكر وزارة التربية الوطنية، والبرلمان والقضاء والمؤسسات الاستشارية والرقابية الأخرى بالإضافة إلى طبقة التكنوقراطيين والبيروقراطيين المشكلين من مستشارين تربويون ومفتشين والأساتذة والباحثين، دون إنكار دور جمعيات المجتمع المدني والمواطن بصفة عامة، في كل هذه الفواعل سواء كانت رسمية أو غير رسمية تنبثق منها نخب مثقفة وصفوة المجتمع وشخصيات مؤثرة بحكم مكانتها العلمية ونضالها الثوري أو منصبها وحتى رجال الأعمال الممثلين للقطاع الخاص.

حسب اعتقادي أن مسألة لغة التدريس في المنظومة التربوية في الجزائر، كانت دائما ولا تزال نقطة اختلاف وبؤرة توتر أزلي بين طائفتين: نخبة مفرنسة ترى اللغة الفرنسية غنيمة حرب يجب الإبقاء عليها واستغلالها بحجة أنها وعاء الحضارة والرقي، أما بالنسبة للغة العربية فهي حسبهم لغة تقليدية من الزمن الغابر لا تستطيع مواكبة التغيرات التكنولوجية الحديثة، أما الطائفة المعربة فقد اتخذت من الهوية العربية تعريفا ومن الإسلام منهجا ودينا، فهي ترى في اللغة الفرنسية مجرد لغة أجنبية، يحاول متبنيها تغيير وجهة المدرسة وتغريبها، ويجب استبدالها باللغة الانجليزية، باعتبارها اللغة العالمية الأولى لغة العلم والرقمنة والطب (بهلول، معاشو،2017، ص 308).

ولمعرفة ما آلت إليه المنظومة التربوية في الجزائر، يجب الوقوف على أهم المحطات التي عرفتها:

لقد كانت الجزائر بعد الاستقلال، منغمسة في مرحلة بناء مؤسسات الدولة ووضع سياسات شاملة لكل القطاعات، على أن تحظى الوضعية التعليمية بالقسط الأوفر من اهتمامها، وتشكلت آنذاك أصوات تنادي بالتخلص من مخلفات المستدمر الثقافية والفكرية، إلا أن الحالة لم تسمح بذلك. واتجه

صناع القرار مجبرين غير مخيرين نحو تبني مناهج المدرسة الفرنسية الموروثة بهدف ضمان سير التعليم والحيلولة دون توقفه.

وقد تم إعطاء أولوية لتعريب التعليم والجزأرة التدريجية للمنظومة التربوية، حيث توجت هذه السياسة سنة 1971، بنشوء ازدواجية لغوية: تعليم باللغة العربية وفئة أخرى تدرس باللغة الفرنسية. إلا أن التطور الملحوظ كان من خلال الأمرية 76-35 تحت عنوان المدرسة الأساسية عام 1976 وهي أول سياسة واضحة المبادئ والمناهج.

هذه السياسة العامة التربوية المذكورة آنفا، أثرت في صنعها بشكل جلي النخبة المعربة، وبدأت أزمة المنظومة التربوية في الجزائر، تطفوا إلى السطح عام 1989، حين وصفت بأنها أنتجت الإرهاب والبطالة...إلى غير ذلك، الأمر الذي استوجب تشكيل المجلس الأعلى للتربية لتدارك المشكل، هذا الأخير خرج بتقرير ضرب بمضمونه عرض الحائط وبقي حبيس الأدراج، من هنا توغلت النخبة المفرنسة واستغلت إخفاق المنظومة التربوية، بعد أن استعادت نفوذها ومكانتها في الحياة السياسية خاصة منذ بداية التعددية سنة 1989 ودخول الجزائر في سلسلة أزمات اقتصادية وسياسية ودينية واجتماعية (لشهب، 2014، ص 260)، لتقوم بدورها في التأثير على رسم السياسة التربوية لذا ركزوا جهودهم على التبكير بتعليم الفرنسية وإعطائها المكانة التي لا تحظى بها أية لغة أخرى بما في ذلك اللغة الوطنية (فوضيل، 2013، ص 405).

وبعد ذلك عرفت سنة 2003 السير بخطى ثابتة نحو الفرنسية والتضييق على اللغة العربية واللغات الأجنبية الأخرى المنافسة، وجاء هذا الإصلاح التربوي بعد التقرير الذي أعدته لجنة **بن زاغو** ويحتوي على أكثر من 600 صفحة والذي وصف بتقرير العار وبأنه يحمل قنابل موقوتة تنذر بالفتنة وتهدد وحدة الشعب وأنه استسلام لهيمنة الفرانكوفونية (أزك، 2007).

وفي هذا الصدد تأسست تنسيقية وطنية لدعم المدرسة الجزائرية الأصيلة والمتفتحة يرأسها الوزير السابق للتربية علي بن محمد تضم شخصيات من حركة مجتمع السلم وحركة الإصلاح الوطني وحزب التمنية والبيئة وعددا كبيرا من الجمعيات على رأسها جمعية العلماء المسلمين وجمعية الدفاع عن اللغة العربية وتنسيقية أبناء الشهداء وغيرها، للوقوف ضد المد التغريبي الفرانكوفوني لقطاع التربية الوطنية وقد قال علي بن محمد: " لا أتحدث عن الفرانكوفونية كجماعة تتكلم باللغة الفرنسية، فالفرانكوفونية هي مؤسسة سياسية فرنسية تسهر عليها فرنسا وتريد من خلالها بسط هيمنتها الثقافية وبالتبعية الاقتصادية والسياسية، تريد أن تبسط هيمنتها على مستعمراتها القديمة، وعلى بلدان أخرى".

كما شهدت سنة 2014 ميلاد عهد جديد للإصلاحات التربوية بقيادة وزيرة التربية/نورية بن غبريط تحت تسمية المناهج المعاد كتابتها، ولقد كان تأثير النخبة الفرانكوفيلية واضحا، هذه الفئة دعمت الوزيرة السابقة وأيدت مساعيها لإدخال العامية في المقررات والمناهج الدراسية بحجة إصلاح المدرسة، وهذا الأمر قوبل بالرفض التام من الشعب الجزائري وصيحات الاستهجان من تيار التعريب (لقرع، 2015).

إن ملف إصلاح التربية وما عرفه من صراع بين قطبين إيديولوجيين السابقين، خلق عدة إشكالات وافتراضات غذتها الكثير من الأطراف والأطياف السياسية والفكرية والاجتماعية (زياني، بن سعيد، 2015، ص 59). هذا كله كان على حساب بناء منظومة تربوية على أسس ومناهج تعليمية حديثة مع ضمان تعليم هوياتي.

الخاتمة:

تعيش الجزائر اليوم في مأزق ازدواجية النخبة والمجتمع، الأولى تحيا وتفكر حسب نمط الثقافة الغربية، وأما الثانية تتغذى من الحضارة العربية الإسلامية تدافع عن مبادئها وأسسها الحقيقية، حيث كل واحدة من الطائفتين المتعارضتين تعمل على إقصاء الأخرى وتهميشها وحتى استئصالها كما يستأصل الورم من جسم الإنسان، وكل تيار أثر في صنع السياسات العامة التربوية عبر مرحلة زمنية معينة انطلاقا من مركزه الاجتماعي أو المهني أو الثقافي.

إن الغياب النسبي للنخبة الجزائرية في عملية رسم السياسات العامة جلي، بحيث نلاحظ تمكن النظام السياسي من الاستحواذ على النخبة لخدمة مصالحه وبقائه واستمراره، حتى وإن لم يكونوا نخبا نظرا لافتقارهم لمعايير النخبة الحقيقية وهناك من يراها بأنها نخب موسمية أكثر كون عملها وتواجدها مرهون بالأحداث السياسية البارزة من خلال آلية الأحزاب السياسية وتوجد نخب فضلت اعتزال السياسة والتزام الصمت والعزلة والتوجه لممارسة الحياة العادية اليومية نتيجة سياسة الإقصاء التي مارسها النظام السياسي.

ومن خلال هذه الورقة البحثية، يمكن أن نخرج بمجموعة من **النتائج**:

- ✓ احتواء الصراع النخبوي بين المعربين و المفرنسين شرط أساسي لقيام التوازن في المجتمع وعدم إقصاء أي شخص.
- ✓ تفعيل دور النخب في المجتمع، يتأتى عند إقدام النظام السياسي على فتح باب المشاركة السياسية.
- ✓ مرافقة السلطة كل النخب سواء أكانت معربة أو مفرنسة في طروحاتها لكن مع شرط ربط السياسات التربوي بالموروث الحضاري والهوية الوطنية والشخصية الإسلامية.
- ✓ ضرورة ربط المناهج الدراسية بلغات عالمية كاللغة الانجليزية و لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة دون التفريط في اللغة الأم مع عدم الإهمال الكلي للغات الأخرى.

سبب هلاك الشعوب وتأجيج الفتنة بين أبناء الوطن الواحد هو الانقسام الفكري السلبي والإثني والطائفي، الأمر الذي لا يخدم تطورها بتاتا.

الإحالات والمراجع:

1. أمينة علاق،2017، نخبة أم نخب : قراءة في المفهوم الأدوار والإشكاليات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد9، العدد 28.

2. فتيحة ناير بن رقية،2015، النخب الحاكمة والتحولات الديمقراطية في المنطقة المغاربية- دراسة حالة الجزائر، حوليات كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، المجلد7، العدد3.
3. أحمد زايد،2005، النخب الاجتماعية : حالة الجزائر ومصر، القاهرة : عربية للطباعة والنشر.
4. توماس بيرتون بوتومور، 1978، الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي، (تر: الجوهري محمد وآخرون) الإسكندرية: دار المعرفة،ط2 .
5. عبد الرحيم حافظ،2006، المقاربات النخبوية: تجربة البناء الوطني في تونس، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
6. عبد القادر حلوش،2010، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،الجزائر: دار الأمة.
7. ليلى سيدهم، 2017/2016، دور النخبة الحاكمة في عملية التحول الديمقراطي بالجزائر 1989- 2016،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر .
8. جيمس أندرسون، 1999، صنع السياسة العامة، (تر: عامر الكبيسي) الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
9. محمد ناصر مهنا،1998، الإدارة العامة الحديثة: تحليل الخبرات مجموعة مختارة من الدول، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
10. محمد ناصر مهنا، 2006، الإدارة العامة وإدارة الخصخصة مع نماذج بعض دول العالم، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
11. عبد الجواد السيد بكر، 2006، التربية المقارنة والسياسات التعليمية، القاهرة: مطبعة السلام.
12. مصطفى قاسم،2006، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، القاهرة: مركز الدراسات لحقوق الإنسان.
13. عبد الجواد السيد بكر، 2003، السياسات التعليمية وصنع القرار، الإسكندرية: دار الوفاء.
14. المجلس الأعلى للتربية،1998، وثيقة تتعلق بالمبادئ العامة للسياسة التربوية في الجزائر وإصلاح التعليم الأساسي، الجزائر، بدون رقم نشر.
15. زهراء كشان، 2013، الإصلاحات التربوية في المدرسة الجزائرية، بوسعادة: دار كردادة.
16. لقمان مغراوي،2013/2012، تقويم السياسة التعليمية في الجزائر 1976- 2011،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر..
17. عمر أوذاينية، 2008، الخلفيات الإجتماعية والثقافية لنخب التيارات السياسية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية،الجزائر،المجلد08، العدد 14.
18. ناصر جابي، 2008، الجزائر- الدولة والنخب، باتنة: منشورات الشهاب..
19. شاكر النابلسي، 2009، تهافت الأصولية: نقد فكري للأصولية الإسلامية من خلال واقعها المعاش، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
20. ديستيفن تانسي، 2012، علم السياسة: الأسس، (تر: جمالرشا) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.
21. العونية بهلول و جيلالي معاشو،2017، اللغة وإشكالية الصراع الهوياتي في المدرسة الجزائرية، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، الجزائر، المجلد08.
22. أحمدلشهب،2014، صنع السياسات التربوية في الجزائر،مجلة المفكر ، الجزائر، المجلد09، العدد 11.
23. عبد القادر فوضيل، 2013، المدرسة في الجزائر، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط02.
24. سفيان أزك، 2015/05/15، وزير التعليم العالي علي بن محمد يخوض معركة التعريب،تم تصفح المقال بتاريخ 2019/03/14 على الساعة 19:15 على الرابط التالي:http://www.startimes.com/?t=4338112.
25. حسين لقرع، 2015/08/15، السلطة هل تنتصر للشعب أم لبن غبريط، تم تصفح المقال بتاريخ 2020/03/12 على الساعة 07:30 على الرابط التالي:www.echoroukonline.com.
26. صالح زياني ومراد بن سعيد،2015، الإخفاق النخبوي لمساعي التغيير السياسي في الجزائر. مجلة المفكر، الجزائر،المجلد10، العدد12.77.
27. N. vaschide et G. binet-valmer, 1904, The elite of Democracy, oxford: oxford university press.
28. olivia. Leboyer,2010, Le Souci De L'Élite Politique Chez Les Libéraux, Presses de sciences politique: Raisons politiques.